الصرعة الجديدة في واشنطن: ادارة بوش تتبنى الآن نهج «التدخل» بدلا من نهج «العزلة» السابق

على لجنة بيكر ـ هاملتون أن تأخذ مواقف الادارة الامريكية في الحسبان اذا أرادت التأثير والنجاعة

■ اربعون سنة مرت منذ ان عقد الرئيس ليندون جونسون اجتماعا لمجموعة الثعالب المخضرمة لاجراء مشاورات مصيرية في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) 1967 حول حرب فيتنام. مجموعة الحكماء العجائز، هكذا لقبهم الموظفون في البيت الابيض، رد عليهم جونسون بأنه يؤمن بنصائحهم باعتبارهم اشخاصا «وطنيين». «من المحظور الانسحاب من فيتنام»، قال دين اتشيسون ـ وزير الخارجية في ادارة ترومان ـ فوافقت المجموعة على ذلك. جونسون سُر من النصيحة لان هذا ما أراد سماعه بالضبط. الحرب استمرت بعد ذلك لسنوات، الى أن انتهت بانسحاب عاجل وسريع.

والآن لم يقم بوش بتشكيل مثل هذه المجموعة، كما فعل جونسون، الا ان لجنة بيكر ـ هاملتون هي التي تلعب هذا الدور. الظروف مختلفة والتركيبة وطريقة العمل، الا ان الخطر الذي يحلق فوق اللجنة التي ستقدم عما قريب توصياتها حول الاستراتيجية المطلوبة في العراق، مشابه. القيادة مطالبة خلال الحرب بالرد على الواقع المتغير في ظروف الازمة. نقاشات الأمس تتقادم بسرعة، كما ان الملفات التي ستُعدها اللجنة ستستوعب أصلا بذور خيبة الأمل التي لا يمكن منعها: أوراق العمل لا تحرز النصر في ارض المعركة.

جيمس بيكر، وزير الخارجية الأسبق، ولي هاملتون، المشرع المؤثر سابقا، وباقي اعضاء اللجنة شرعوا في هذا الاسبوع في نقاشات مغلقة لبلورة توصياتهم للرئيس. السرية التي تحيط بعملهم ترفع من التوقعات الى أبعاد سخيفة. اللجنة أصلا ستكون ذريعة او عائقا أمام الرئيس وفقا لاختياره واختيارهم. اذا أراد تغيير الاتجاه فسيكون بامكان اللجنة أن تعطيه مظلة شعبية. اما اذا قررت التوصية خلافا لرأيه، فسيلتوي محاولا تعليل سبب عدم تبنيه لتوصياتها.

الا ان هذا ليس خوفا معقولا: بعض الأطراف التي تعرف اعضاء اللجنة، تعتقد انهم سيحاولون ان يكونوا ناجعين، أي أن تكون توصياتهم متوافقة مع الاتجاهات التي تسعى الادارة اليها الآن: الرغبة في الانسحاب، ولكن ليس فورا، ومحاولة اقناع دول المنطقة بتقديم المساعدة والتوجه نحو الحوار مع الخصوم اللدودين الذين قد يكونوا مثمرين.

هذه هي الصرعة الجديدة في واشنطن ـ قال أمس روبرت مالي من ادارة كلينتون سابقا. مالي قال ان ادارة بوش تتبنى الآن نهج «التدخل» بدلا من نهج «العزلة» السابق.

السؤال هو الى أي حد سيكون هذا التدخل وأين. مالي يعتقد ان على امريكا ان تتحاور مع سورية، الا ان الاشارات التي تطلقها ادارة بوش للجنة مؤخرا واضحة جدا: امريكا لا ترى في النظام السوري مفاوضا جديرا وملائما. من الأفضل ان لا يوغل بيكر وهاملتون في توصياتهما في هذا الاتجاه الذي يبدو كطريق من دون مخرج.

من هنا يتبين ان من ينتظرون حل الصراع الاسرائيلي ـ العربي على يد بيكر، أبو الحلول الشاملة في هذا المضمار، سيصابون بخيبة أمل كبيرة. مستشار الأمن القومي، ستيف هادلي، أوضح أمس الاول بأنه لا يجد صلة صارخة بين حل الصراع الاسرائيلي ـ العربي وبين الوضع في العراق.

بوش تعهد امس مرة اخرى بأنه لا ينوي سحب قواته من ارض المعركة قبل انجاز مهمتها. اعضاء اللجنة ايضا سمعوا ذلك، وسيكون عليهم أن يأخذوه في الحسبان اذا أرادوا أن يحافظوا على صلتهم بالأحداث.

في محادثة مع جونسون في عام 1967 استذكر أتشيسون بعض الذكريات الصعبة من الحرب الكورية، ونقل ما قاله حينئذ لاثنين من مساعديه الذين اشتكوا من ضعف عزيمة الجيش بصدد الحرب: «نحن بحاجة الى قدر أقل من أوراق العمل الملعونة وقدر أكبر من روح القتال».

شموئيل روزنر
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/30

تساؤل بعض اليهود الاسرائيليين حول سيادة اسرائيل يزيد من دافعية العرب لرفض وجودها

■ في هذا الاسبوع قام اولمرت في الذكرى السنوية لدافيد بن غوريون بالقاء خطاب كانت الدولة الفلسطينية الى جانب اسرائيل في محوره. وفي نفس المساء نظم المعهد الاسرائيلي للديمقراطية نقاشا تحت عنوان «لمن هذه البلاد؟».

بعد 58 عاما من اعلان بن غوريون عن استقلال شعب اسرائيل في ارض اسرائيل، يقوم مركز بحثي هام ومؤثر في اسرائيل بطرح علامة استفهام (ايضا على كتاب من اصدار المركز ويحمل نفس العنوان) حول ملكية اليهود المبدئية التي يفترض أن تكون بديهية لهذه البلاد. علامة الاستفهام لم تطرح حول الضفة الغربية، وانما حول اراضي دولة اسرائيل.

تصور اولمرت حول الدولتين، حتى وإن كان الكثيرون يتفقون معه في هذه القضية، سواء من البداية أو لان الارهاب المدمر أدى الى تراجع معارضتهم للدولة الفلسطينية، لن يتحقق. العرب يريدون دولة خاصة بهم بالطبع، ولكنهم لا يريدون دولة يهودية الى جانبها. ولو أرادوا حل الدولتين لتمسكوا باتفاق اوسلو، ولم يشرعوا بحرب ارهابية، ولقبلوا تنازلات باراك المعمقة في كامب ديفيد، ولما كانوا ردوا بقتل مئات اليهود في العمليات.

هذه الحقيقة ـ رفض العرب جوهريا لوجود الدولة اليهودية الى جانب الدولة العربية ـ ليس لدى عدد كبير من الاسرائيليين، خصوصا اولئك الذين يوجد لديهم استعداد لقبول الدولة الفلسطينية ايديولوجيا ـ مسألة غير مقبولة على الاسرائيليين. هم يواصلون نفيها حتى عندما يقوم العرب، بمن فيهم اولئك الذين شاركوا في نقاش مركز الديمقراطية، برميها في وجوههم.

في هذا اللقاء الذي اختتم سلسلة نقاشات كانت قد بدأت قبل عشر سنوات، اشترك عشرون مفكرا يهوديا وعربيا من مواطني دولة اسرائيل، حيث حاولوا ـ عبثا حسب ما يظهر ـ صياغة معاهدة تحدد السبل للعرب واليهود حتى يعيشوا معا كمتساوين في دولة يهودية ديمقراطية.

خلال العامين التاليين لبدء اللقاءات في المعهد، اندلعت «أحداث تشرين الاول»، وقررت لجنة أور أن هذه الأحداث تعود للتفرقة الطويلة ضد العرب. ولو كان قضاة لجنة أور قد اطلعوا على بروتوكولات لقاءات المعهد لوجدوا أن هذه النظرية خاطئة. صحيح أن التفرقة كانت وما زالت ضد العرب، إلا أن الدافع الحقيقي للأحداث والنفور المتزايد منذئذ هو الرفض الجذري العميق لوجود يهودي سيادي («حق تقرير المصير»، بلغة مخففة) حتى على جزء من البلاد.

الرافضون هم تحديدا اولئك الذين استوعبوا جيدا في النسيج الاسرائيلي: في الجامعات مثلا. الدكتور عادل مناع، من معهد فان ـ لير قال ان «حق تقرير المصير لليهود لا يعني قيام دولة يهودية بالضرورة»، وايضا «من اللحظة التي وافقت فيها على وجود دولة يهودية أصبحت موافقا في الوقت نفسه على أن أكون ساكنا ثانويا، وهذه مسألة لا أقبل بها». «الكآبة»، هذا ما أطلقته مديرة الجلسة كريت غاي على نتائج النقاشات، «وإن كانت النتيجة كذلك هنا بين المعتدلين والمفكرين من الطرفين، فأين يمكن أن ينجح الحوار اذا؟»، تساءلت غاي.

خلال اللقاءات قبل عشر سنوات، وفي هذا الاسبوع ايضا، أيد اليهود اقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل، بينما لم يوافق أحد من العرب على الاعتراف بدولة يهودية ديمقراطية. الحديث هنا لا يدور حول اعضاء كنيست سافروا الى سورية ولبنان والتقطوا الصور مع أعداء اسرائيل، ولا حول قادة الحركة الاسلامية، وانما تبين أن الجناح الليبرالي هو الذي يرفض قيام الدولة اليهودية بصورة صارمة.

حتى البروفيسور سامي سموحة، اليساري البارز والشيوعي طوال سنوات كثيرة، أوضح: «اليهود يشعرون أنهم مُهددون حتى من قبل عرب اسرائيل، وليس من قبل عرب المنطقة فقط. التغير في طابع الدولة يشكل بالنسبة لهم تهديدا وجوديا»، وأضاف ايضا: «اليسار يدعي انه لا تناقض بين الطابع اليهودي والطابع الديمقراطي للدولة، ومع ذلك أقول ان هناك تناقضا صارخا، لذلك من يريد دولة يهودية عليه أن يدفع الثمن من خلال الديمقراطية. اليمين يعترف بذلك، أما اليسار الذي ينفي المسألة فهو منافق ومصاب بعدم الاستقامة الفكرية».

نحن لا نسوق العبارات المذكورة من اجل الشماتة. كثير من اولئك الذين يُسمون «اليمين» يقولون لانفسهم في أكثر من مرة: يا ليتنا نكون مخطئين. إلا أنهم يجدون أن العرب، مرة تلو الاخرى (ويهودا كثيرين ايضا)، يتصرفون وفقا للواقعية التشاؤمية التي يحذرون منها، بينما يتمسك اولئك الذين تشتق مواقفهم، كما يزعمون، من تحليل الواقع بمواقف يناقضها الواقع يوميا.

أمس صادف مرور 59 عاما على قرار التقسيم، وبدء حرب العرب ضد اليهود من اجل رفض استقلالهم. هذا الحدث يذكره العرب الحزينون بالأساس، وليس أحفاد اليهود الذين رقصوا في الشوارع رغم التقسيم المؤلم. واذا كان إحياء هذا اليوم في غزة والضفة، فقد أخذ عرب اسرائيل يحيونه في السنوات الأخيرة من خلال خطوات تؤكد ابتعادهم عن الدولة. وعندما يتساءل يهود وصهاينة أخيار «لمن هذه الدولة» فانهم يتسببون بزيادة دافعية الطرف الآخر لتوسيع الفجوة من دون قصد.

يسرائيل هرئيل
كاتب يميني ومُنظر المستوطنين
(هآرتس) 2006/11/30

طالما بقيت الامور على حالها هكذا.. فالطريق الى السلام طويل

اسرائيل بقيت دولة احتلال ومحتلين بعد خطاب اولمرت

■ من وُلد في حضن جابوتنسكي، من كان المساعد المخلص لشموئيل تامير الراحل، الذي وضع شعار «ارض محررة لن تُعاد»، من لسنوات طويلة كان بين الناطقين البارزين لارض اسرائيل الكاملة، وعد هذا الاسبوع الفلسطينيين باعادة مكثفة للاراضي واقامة دولة خاصة بهم في اراض متواصلة. رئيس الوزراء، ايهود اولمرت، أحد أمراء «حيروت» ونجل النائب من هذه الحركة، صرح هذا الاسبوع في احتفال الذكرى السنوية لدافيد بن غوريون في سديه بوكير، ليس فقط عن اعادة الكثير من السجناء مقابل تحرير الأسرى الاسرائيليين، بل عمليا عن فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الشعبين – وكل ذلك شريطة أن يتصرف الطرف الآخر بما يتناسب مع ذلك: أن يحترم وقف النار في القطاع ويوقف الارهاب والتنكيل بالاسرائيليين في كل نطاق البلاد.

كل تاريخنا في هذه البلاد يتحرك بين الأمل في السلام واليأس منه. بعد خطاب اولمرت لم تنطلق سوى ردود فعل الغضب من اليمين والمستوطنين. واقواله لم تثر ردود فعل حماسية في اليسار، كما أن الناطقين الفلسطينيين اتخذوا نبرة حذرة للغاية في ردود افعالهم. فمن اكتوى بالنار حذر من الثلج ـ فكم مرة وعدونا بمستقبل وردي في العلاقات بين الشعبين وكانت النتيجة هباب الريح والتدهور الأخطر أكثر فأكثر؟.

اربعون سنة من الاحتلال للمناطق عودتنا على التصرف كأسياد والاستخفاف بالشعب الجار. ومن ير ما يجري على حواجز الجيش الاسرائيلي في المداخل والمخارج من والى الضفة الغربية (بما في ذلك الحواجز الداخلية في الضفة) لا يصدق احيانا بأن هؤلاء هم الجنود الذين تربوا معنا في الحي. «شباب طيبون» يظهرون هنا بكامل بشاعتهم ـ بسلوكهم الفظ والغليظ تجاه الاطفال، الشيوخ والنساء الحوامل. أنت ترى وتعجب ـ ماذا جرى لنا؟ التنكيلات التي لا تنقطع من المستوطنين لجيرانهم الفلسطينيين ـ اثناء قطف الزيتون وكذا في غيرها من الاوقات (أنظر منطقة جنوب جبل الخليل التي اصبحت الغرب منفلت العقال عندنا في العلاقة بين اليهود والعرب).

وليس فقط في المناطق ـ فالمواطنون العرب في اسرائيل يعانون من التمييز في كل مجال تقريبا: عدد العرب الذين يعملون في الحكومة وفي الشركات التجارية في البلاد، سواء الكبيرة أم الصغيرة منها، هو أقل بكثير من معدلهم في السكان. الميزانيات الموجهة للقرى والمدن العربية في الشمال وفي الجنوب هي أقل بكثير من الميزانية المخصصة للقرى والمدن اليهودية في ذات المناطق. المصادر المكرسة للتعليم العربي الشعبي، الثانوي والعالي، أقل بكثير من تلك الموجهة للتعليم اليهودي وغيرها من الامثلة والنماذج.

وعليه، فبالتوازي مع التطلع المنشود لجيرة سلمية، من المهم معالجة ايضا القضايا «الصغيرة» مثل السلوك القاسي لجنود الجيش الاسرائيلي على حواجز الطرق، اعمال الشغب من المستوطنين والتمييز بحق المواطنين العرب في نطاق اسرائيل. هذه هي الامور التي ستقرر النبرة العامة في العلاقات بين الشعبين.

ففي نظر معظم الفلسطينيين الذين عقبوا على اقتراحات اولمرت فان اقتراحه سيكون عسيرا على التطبيق، لانه تجاهل ورفض حق العودة الفلسطينية الى كل أرجاء البلاد. ولكن مع كل أهمية تلك المواضيع المبدئية، مهمة هي أكثر من أي شيء آخر روح الاقوال.

الاقوال التي ألقاها في سديه بوكير لم تترافق مع تغيير حقيقي على الارض، فلا يشعر أحد بروح التصالح والمصالحة. لقد كانت تلك اقوال حملتها رياح المناسبة ـ ولكن بعد خطاب اهود اولمرت بقينا دولة احتلال ومحتلين، ذوي حقوق زائدة ومحرومين من الحقوق، متجاوزي حواجز ومقيدي حركة، مصادري اراض ومعوزي اراض ـ وطالما بقيت الامور على حالها هكذا، فطويل الطريق الى السلام.

يهودا ليطاني
كاتب يساري
(يديعوت احرونوت) 2006/11/30

طلاب جامعة الازهر في غزة يتظاهرون لدفع الفصائل الفلسطينية للحوار وحل الازمة

بعد ان يتبين انها مجرد حركة سحرية خداعة

اولمرت يستحق التشجيع على خطته الجريئة وعليه ان يعرف ان خيبة الأمل منه ستكون عميقة

■ خطاب رئيس الوزراء في سديه بوكير لم يُثر اهتماما كبيرا في اوساط المتحدثين الفلسطينيين، ولم تنجم عنه موجة احتجاجات في اليمين الاسرائيلي. ردود الفعل الباردة تثير التساؤل والاستغراب إذ أن اولمرت بسط في خطابه المذكور خطة سياسية للمدى المنظور والمتوسط والبعيد، والتي تعتبر أكثر خطة حمائمية وتسووية وعميقة تصدر عن القادة الاسرائيليين في السنوات الأخيرة. يبدو أن اولمرت قد جمع كل شعارات «معسكر السلام» ورزمها في رسالة واحدة ليست واضحة جدا، إلا أنه صاغها بطريقة أكثر تنازلا من المواقف الرسمية الاسرائيلية. اعتبار هذا الخطاب ردا على خطاب غروسمان التحريضي في ذكرى وفاة رابين، لم يكن صدفة.

من الجدير الالتفات للصياغة الأولية: الدولة الفلسطينية التي كانت حتى الآن ذات حدود مؤقتة مع سيادة جزئية وتواصل من خلال الجسور والأنفاق ـ تحولت عند اولمرت الى دولة قادرة على البقاء وذات تواصل اقليمي وسيادة كاملة وحدود واضحة. هذه الدولة ستقوم من خلال المفاوضات «الحقيقية والمفتوحة والجدية» وليس عبر السياسات أحادية الجانب، كما كان سابقا وبعد «اخلاء مناطق كثيرة ومستوطنات كنا قد أقمناها فيها».

اولمرت ذكر المبادرة السعودية، ولكنه لم يتطرق لقضية القدس، وقلص الجدل حول «حق العودة» الى قضية «تطبيق» الحق فقط. بذلك ألمح أو أراد أن يعطي الانطباع بأنه يعترف بقيمة العودة، ولكنه لم يعترف بعودة اللاجئين فعليا. سخاؤه بارز في قضية السجناء بمن فيهم اولئك الذين حُكموا لفترات طويلة، أي «مع دم على الأيدي»، هو يعِد الفلسطينيين «بتسهيلات» تُحسن جودة حياتهم، من تقليص للحواجز وحتى اقامة مناطق صناعية مشتركة.

كل هذه الامور الجيدة بانتظار الفلسطينيين، ولكن بعد تلبيتهم لعدة شروط كانوا يرفضون الوفاء بها حتى الآن، ولكن احتمالات نجاح المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية لا تؤثر على حقيقة الالتزام الذي قطعه اولمرت على نفسه، والذي سيحاسب بناء عليه.

اذا كانت الحال كذلك فلماذا لم يحظ خطابه بردود أقوى حيث اقتصرت على إعجاب بعض الاوساط اليسارية الاسرائيلية التي رأت أنه قد تبنى برنامجها السياسي الذي تنادي به؟ بعض الاجابات تكمن في الشعور بأن اولمرت يطلق دوامة جديدة وأنه لا ينوي تطبيق خطته وانه سيسحبها مثلما سحب قبلها خطة «الانطواء».

الفجوة عنده بين التصريحات والافعال مضافا اليها رفض الفلسطينيين الوفاء بالشروط الأساسية غير المقبولة من وجهة نظرهم، تعد بعدم خروج هذه الخطة الى حيز العلن، وعلى العموم قام اولمرت بطرح خطته اليسارية تلك لانه عرف انها ستروق للشرائح العاطفية التي ستقوم (اذا نجحت الخطة) بتتويجه زعيما لليسار كما توجت شارون قبله بعد نشره لخطة فك الارتباط من غزة، وتقوم بتفعيل خطة لحمايته من أي انتقادات ستوجه اليه.

يسارية خطة اولمرت صارخة لدرجة انها تصلح لان تكون خطة حقيقية. ما الذي دفع اولمرت فجأة الى تغيير الصياغات المعتادة في الدبلوماسية الاسرائيلية وحتى في خريطة الطريق؟ الفلسطينيون يقولون: فليقم بتنفيذ التسهيلات التي وعد بها، وليدع حق العودة والحدود الدائمة للدولة الفلسطينية جانبا.

تجربة الماضي تتسبب في تصادم خطة اولمرت بالارتياب والشكوك. ولكن من المحظور صد محاولته طرح خطة للتقدم نحو التسوية الدائمة، باستخفاف، وليس فقط بسبب الأمل الذي تثيره في النفوس. من المسموح لاولمرت أن يتمتع بالتحسن الذي طرأ على مكانته الجماهيرية إثر نشر خطته الجريئة. ولكن خيبة الأمل التي ستلي ذلك ستكون مساوية للأمل الذي تثيره في النفوس اذا تبين ان كل ذلك مجرد حركة سحرية. وحتى فنان السحرة سيجد أن هذه حركة سحرية مفرطة جدا.

ميرون بنفنستي
باحث يساري ومستشار سابق لكوليك
(هآرتس) 2006/11/30

اضراب العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة محق وعادل ورؤساء السلطات المحلية مسؤولون عن تردي اوضاعهم واحتجاز الاجور

■ هذه مسألة نادرة نسبيا. كما هي العادة الاضرابات مسألة رأي، وموقف سياسي. وفي جو اليمين الذي يسود اقتصادنا، يُقاس الاضراب كالعادة بالسلب. سترون في التلفاز دائما المسافرين «المساكين» في المطار مقابل «الزعران»، الذين هم المضربون.

في هذه المرة، يبدو الامر كالآتي، يوافق الجميع على ان العمال الذين لم يحصلوا على رواتبهم محقون. بيد ان التشجيع الكاسح جدا لا يثمر الاصبع المتهمة. من الحقائق ان ارباب الصناعة والتجار جروا الى محكمة العمل لاستصدار امر ضد المضربين بدل الجري الى الشرطة لتقديم شكوى لادخال وزيري المالية والداخلية المعتقل للضرر الذي يسببانه. وهكذا في هذه القصة السيئون هم رؤساء الحكم بالتأكيد. يبدأ هذا مع السلطة البلدية وينتهي مع السلطة المركزية. والامر يجري على هذا النحو:

يوجد الكثير، الكثير جدا، من السلطات المحلية مع عجوزات مزمنة. انها في عجوزات ايضا بعد ان تحول اليها الحكومة الدعم. السبب الرئيسي للعجوزات هذه هو ان رؤساء السلطات يرفضون فعل ما هو مطلوب وهو ملاءمة النفقات مع المدخولات.

يفترض ان ينشىء كل رئيس سلطة محلية برامج اولويات. قبل كل شيء الماء والصرف الصحي. بعد ذلك الصحة التي تشتمل على منع التلوث والقمامة. اما ما تبقى، وفي ضمنه التربية، فينضم الى القائمة فقط بعد هاتين المادتين. بيد ان رؤساء السلطات اسخياء على الناخبين او جماعات الضغط. انهم ينفقون ما لا يملكون، آملين ـ وهذا يحدث في الاكثر ـ ان يدفع السارق. وهكذا يواصل اتباع هيرشيزون وبار ـ اون هذه اللعبة البغيضة، التي تمكن ادارتها ادارة مغايرة.

الاداة المركزية التي تملكها الحكومة هي طرح الفاسدين خارجا. إن وزير الداخلية الذي يرى سلطة محلية مع عجز لشهر واحد ـ يصدر تحذيرا. بعد شهرين ـ توبيخا. بعد ثلاثة اشهر يستطيع، ويجب عليه ان يُقيل المدير وان يُعين بدلا منه مديرا آخر. يسمون ذلك لجنة مستدعاة او باسم مشابه.

انظروا ماذا حدث لحكومة اولمرت ـ هيرشيزون ـ بار اون في المدة الاخيرة فقط. لقد حولوا مئات الملايين الى السلطات المحلية في الشمال تعويضا عن اضرار الحرب. وبالطبع، وهكذا الامر عند هذه الثلاثية، لا توجد ولم تكن صلة بين المال الذي حُول والاضرار التي كانت. لانه لو كانت صلة لما كان يُحتاج الى المال. كيف اعرف؟ لان القانون يقرر ان ضريبة الممتلكات تقدم تعويضا عن الاضرار. لهذا فان نصف المليار الذي دُفع لم يكن ملائما ولا للموضوع. فليكن.

بيد انه منذ سنة توجد سلطات لا تدفع الاجور. كان يستطيع اولمرت ـ هيرشيزون ـ بار اون ان يشترطوا الاعطاء بقضاء الاجور. لم يريدوا. لان الامر لا يهمهم في الحقيقة. انهم لا يرون انفسهم مسؤولين. انهم سيعطون مالا لرؤساء سلطات مفلسين ولن يجبروهم على ترتيب بيوتهم.

مما يثير الاشمئزاز كثيرا ان اشرغا باروش من ارباب الصناعة، واوريئيل لين من التجار يجريان الى محكمة العمل لوقف الاضراب. كان يجب عليهما تنظيم اضراب مشايعة لاصحاب المصالح التجارية ضد السلطة المحلية والمركزية، اللتين تنكلان بالعمال. بيد ان باروش ولين يريان اضرابا ويجريان الى العصي. انهما لا يعرفان العدل والعقل المستقيم. يعرفان العنف بالعمال فقط. يسهل تعليم هذين درسا. هاكم اقتراحا لاعضاء الكنيست الذين يحتارون فيما يستطيعون فعله في الوضع الحالي: قانونا يحدد ان دين الاجور (والضريبة على الاجور ومدفوعات التقاعد عن الاجور) يحظى بالاسبقية مقابل كل دين آخر.

وفي ضمن ذلك الدين للبنك ولمن باع مقاعد وثيرة لمؤخرات رؤساء السلطات المحلية. عندها سيتعلم ناخبو باروش ولين الدرس المناسب: ان لا ينظر كل واحد فقط الى الربح الذي يقصه. يوجد عدل ويوجد ظلم ايضا. وفي هذه المعضلة نختار العدل لا العصا.

وزير الداخلية مسؤول في الاساس لانه لا يُقيل من يحتجزون اجور عمالهم. ووزير المالية مسؤول لانه وعد بتسويات مالية ولم يف. ويعلم الجميع عن صراعات الموظفين الكبار في المالية: فالمحاسب العام ضد للمسؤول عن الميزانيات وضد للمسؤول عن الاجور. تسويغات صحيحة وواهية تشهد بانه لا يوجد رب بيت. اي ان هيرشيزون لا يؤدي عمله.

يجب ان يوجه الغضب الى هذين.

جدعون عيشت
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احونوت) 2006/11/30

قادة اليمين يصلون آخر الأمر الى تركة بن غوريون الذي رأى أن البلاد يجب أن تُقسم بين اليهود والعرب

■ تثير خطبة رئيس الحكومة ايهود اولمرت على قبر بن غوريون، عددا من الخواطر. قال بن غوريون قبل ثلاث سنين من موته، في مقابلة تلفزيونية، ان الارض للعرب ولليهود، وانه يجب النظر للعرب كأنهم يهود. لقد قصد الى عرب اسرائيل، لكن القول الصائب يعبر عن اتجاه قيمي. ليس العربي الجيد هو العربي الميت، كما يقول الكليشيه العنصري، بل العربي الذي تمكن محادثته (وهذا الشيء صحيح بالقياس الى الاسرائيلي ايضا). ليس فقط أن اولمرت أخذ بهذا الاتجاه، بل خصص خطبته للتوجه الى الشعب الفلسطيني، بل قال انه يؤمن بأن بن غوريون كان سيقترح عليه ان يقول هذه الاقوال. لا نعرف، لكن يجوز ان نخمن ان بن غوريون كان سيستيقن، من انه الى جانب مد يد السلام الى جيراننا، ستكون في الخطبة ايضا رسائل الى الشعب الذي يستوطن صهيون، توجه طريقه، من غير ما صلة بتصرف جيراننا معنا. أما اولمرت، بمقابلة ذلك فقد حصر انتباهه بتقديم نصائح للشعب الفلسطيني: لا تساعدوا الارهاب، وتقبلوا خريطة الطريق، واعترفوا بحقنا في العيش بسلام وأمن، وتخلوا عن مطلب تحقيق حق العودة. ومن توجهه الى جيراننا تعلمنا نحن، مواطني اسرائيل، أنه من اجل التوصل الى السلام سيكون علينا أن نضحي بتضحية: «نحن، دولة اسرائيل»، قال اولمرت، «سنوافق على اخلاء مناطق كثيرة ومستوطنات أقمناها، هذه صعوبة كبيرة علينا، كشق البحر الاحمر، لكننا سنصمد لذلك مقابل سلام حقيقي».

أخذ اولمرت في واقع الامر بتركة بن غوريون، التي قبلت تقسيم البلاد، بالضبط كما فعل رؤساء حكومة آخرون يشايعون اليمين. لان اولمرت نشأ في حضن اليمين، الذي رسم هذا الشعار «هذه لنا هذه ايضا» فيما يتعلق بالضفة الغربية، وحقيقة انه يتكلم من فوق قبر بن غوريون عن اعادة مناطق رمزية. سلفه في المنصب، اريئيل شارون، اضطر الى اقامة كديما بعد أن عارض معسكر اليمين اخلاء قطاع غزة. سبقه بنيامين نتنياهو، وهو ايضا يميني في آرائه، اخلى عندما كان رئيسا للحكومة الخليل. تبين لأكثر رؤساء الحكومة من اليمين (ما عدا اسحق شامير) ان ما يرون من المعارضة لا يثبت لامتحان الواقع، وما زال اليمين يطلب ان يتنبه اليسار فقط.

في الحقيقة ان اليسار مطلوب منه ان يفحص مواقفه، بحيال الرفض العنيد للفلسطينيين التوصل الى مصالحة، لكن يُحتاج في اليمين ايضا الى تنبه، في ضوء حقيقة أن رؤساء حكومات في اسرائيل يخلصون، كل واحد في دوره، الى استنتاج توصل اليه «الشيخ» منذ البداية: لا تتلخص الرؤيا الصهيونية برؤية مناطقية. من المعلوم أن بن غوريون كان سيستيقن، من انه الى جانب مد يد السلام الى جيراننا، استوطن النقب، لا الضفة الغربية، ومع غروب ايامه اعتقد أنه يجب اخلاء جميع المناطق، ما عدا ما حول القدس والجولان. ان الاعتماد على تركته (حتى بيغن، الذي شاجر بن غوريون وسماه «عضو الكنيست الذي يجلس الى يمين عضو الكنيست بدر»، راسله عند غروب ايامه) يشهد ان الرؤية البراغماتية لرئيس الحكومة الاول ما زالت ذات صلة.

قد يكون اولمرت مخطئا عندما يقترح على العرب مناطق مقابل السلام، وان شارون اخطأ عندما أخلى قطاع غزة، وان بيغن لم يكن يجب عليه الانسحاب من سيناء وان بن غوريون اخطأ عندما قبل خطة التقسيم. ان المؤكد، ان التوجه المناطقي يضائل الرؤيا الصهيونية، التي هي في أساسها قضية ماهية لا كمية. السؤال الكبير هو هل يستمد اولمرت من المادة القادرة على اتخاذ قرارات مختلف فيها، مثل قصف سفينة «ألتلينا» أو الحصول على اموال التعويضات.

تامي شيمش ـ كريتس
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/11/30

يمكن الافتراض بأنه كان سيتنكر لهم.. ولا سيما لاولمرت

من يرون أنفسهم «مواصلي طريق» بن غوريون يجب ان يعودوا ليطلعوا على مواقفه

■ افترض ان بعضا من اولئك الذين يعتبرون انفسهم «مواصلي طريق» دافيد بن غوريون لن يرتاحوا لاقوال بن غوريون. يمكن أن نتفهمهم لان هناك منطقا في أن يتغير الناس في ضوء هذه الأحداث أو تلك. وفضلا عن ذلك، فان كل جوهر النقد، نوعية الجدال الايديولوجي وبالاساس المحيط الضاغط جدا، كفيلة كلها بأن تدفع الزعماء الى قرارات مغايرة عن تلك التي ارادوها بكل قلوبهم. غير أن جلسة حكومية ليست معروفة على الملأ طبيعتها واتجاهها، بجوار قبر رئيس الوزراء الأول، تطرح أفكارا بشأن القاسم المشترك الذي ينبغي أن يكون بين اليهود من سكان أرض اسرائيل.

ومن الغني التطرق الى ما في كلام رئيس الوزراء من هراء. من الأجدر الاستثمار في من يدعي اولمرت أنه مواصل لطريقه. هكذا قال دافيد بن غوريون أمام المؤتمر الصهيوني في بازل، في عام 1937: لا يحق لاي يهودي أن يتنازل عن حق الشعب اليهودي في البلاد. ليست هذه من صلاحية أي يهودي. بل ان هذه ليست من صلاحية الشعب اليهودي برمته، الذي يعيش معنا اليوم، في التنازل عن اي جزء كان في البلاد. هذا حق الامة على أجيالها، حق غير قابل للمصادرة بأي شرط.

وحتى لو كان هناك يهود في أي زمن كان يعلنون التخلي عن هذا الحق، فليس بوسعهم او من صلاحيتهم مصادرة هذا الحق من الاجيال القادمة.. حقنا في البلاد ـ في البلاد بأسرها، موجود وقائم الى الأبد، وحتى تنفيذ الخلاص الكامل والتام فلن نزيح عن حقنا التاريخي. في 1948/9/26، اقترح بن غوريون على الحكومة احتلال جبل الخليل والوصول حتى مصب نهر الاردن في البحر الميت (بن غوريون سجل الحرب، المجلد ج، صفحة 722)، الاغلبية في الحكومة رفضت الاقتراح، أما بن غوريون فوصف الرفض بأنه «بكاء على مدى الاجيال». معارضو الخطوة ادعوا بأن الاحتلال سيشوش على موشيه شريت في الجمعية العمومية في الامم المتحدة. وفي سجل يومياته اضاف بن غوريون: «من حظنا أن اولئك لم يتدخلوا في كل الافعال الكبرى التي جرت في الحرب حتى ذلك الحين..». ميخائيل بار زوهر (بن غوريون، المجلد ب، صفحة 823)، يقتبس عن زئيف شرف، سكرتير الحكومة بأن بن غوريون كشف له عن انه ينوي احتلال جنوب الضفة الغربية، باستثناء نابلس.

وفور حرب الايام الستة أعرب بن غوريون عن رأيه في انه مستعد للتنازل عن أراض مقابل السلام، ولكن القدس يجب توحيدها على الفور. وبعد أن تجول في مروحية في هضبة الجولان ورأى أنها فارغة من العرب، عدل أقواله وأضاف هضبة الجولان والقدس. في مقابلة في العام 1969 قال: «يوجد حزبان: وحدة البلاد والسلام، وأنا أنتمي الى كليهما». قبل عام من وفاته، في مقابلة مع عدد من مجلة «تاعس» قال: «ما كنت لآمر بحل الاستيطان في سيناء وإعادة اراضيها الى مصر». وفوق كل ذلك، فان بن غوريون موقع على «كتاب الخليل» في ظل التأييد الهائل لوحدة الخليل والقدس.

فهل نسي ايهود اولمرت كيف يكون المرء صهيونيا، وما قصة الدولة الفلسطينية التي تصدر على لسانه وهو يقف أمام قبر مؤسس الدولة اليهودية؟ من خول عصبة منتجي الاحابيل الاعلامية للتجارة باراضي البلاد دون أي مقابل؟ ممن طلب متدنو الروح اولئك الاذن في مصادرة الحق الوحيد لليهود في البلاد وفي العالم بملكية هذه البلاد؟

غابي أفيطال
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/11/30